# علاقة الخلافة العباسية بالبويهيين

كان من المتوقع أن يعيد البويهيون الاستقرار والوحدة إلى أقاليم الخلافة بفرض سيطرتهم عليها، وكبح جماح جندهم، وإفساح المجال أمام الخلافة كي تضطلع بمسؤولياتها وتجنب إثارة الفتن المذهبية . إلا أن ذلك لم يتحقق لأنهم دخلوا بغداد يحملون روح العداء للخلفاء العباسيين المخالفين لهم في المذهب. وقد فكر معز الدولة بعد دخوله بغداد، وسيطرته على مقاليد الأمور فيها، في إلغاء الخلافة العباسية وإقامة خلافة شيعية على أنقاضها، وتنصيب أحد الزعماء الشيعة الزيدية وكان بإمكانه تحقيق ذلك. إلا أنه أحجم، بعد استشارة أصحابه، لأن مثل هذا التغيير كان سيعرض العالم الإسلامي لهزات عنيفة بالإضافة إلى زعزعة الحكم البويهي. وبالتالي فإنّ شيعة العراق الذين حاول معز الدولة استمالتهم إليه ، كانوا على مذهب الإمامية وهذا يدل على أن تنصيب خليفة زيدي سيكون مماثلاً في نظرهم، بالمقارنة مع الخليفة العباسي . لهذا أدرك معز الدولة من خلال فكرته السياسية الثاقبة بأن البقاء على الخلافة العباسية أجدر، متبعاً المبدأ الزيدي القائل :( بجواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل ) وأجاز على هذا الأساس الذي أقره المبدأ الزيدي، وعلى أساس المصلحة السياسية، أن يدين بالولاء لخليفة سني إلا أنه اتبع سياسة ترمي إلى الحد من سلطته مقابل تقوية نفوذه .

لقد ساد العهد البويهي شيء من الاستقرار السياسي من حيث مدة حكم الخلفاء . فقد تولى الخلفاء الحكم سنوات طويلة قبل أن يعزلوا. من ذلك، فقد تولى الخليفة المطيع الحكم مدة ٢٩ عاماً (334- 363 هـ/946 -974 م)، والطائع 18 عاماً، (363- 381 هـ/974 - 991 م ) و القادر 41 عاماً (381- 422 هـ/ 991 - 1031م). ولعل مرد ذلك يعود إلى أن إمرة الأمراء التي تولاها البويهيون، كانت تتحمل كافة تبعات الحكم، وأضحوا في ظلها مطلقي التصرف في العراق مقابل استمرار تحديد نفوذ الخليفة الذي ظل رمزاً لا يتولى من مقاليد الأمور شيئاً يمكن أن ينازعه فيه أحد، واقتصر عمله على إضفاء الصفة الشرعية على أعمالهم .

يذكر كثير من المؤرخين بأن بني بويه أذلوا الخلفاء العباسيين، وسلبوهم سلطانهم، ولم يتورعوا عن التعدي على أشخاصهم، أحياناً، وأن الخلافة فقدت هيبتها، وضعف شأنها، في عهدهم، وأن الخليفة أضحى ألعوبة في أيديهم، يمثل رمزاً دينياً، ليس له من السلطة سوى الاسم فقط ، أما السلطة الفعلية في الدولة فكانت في يد الأمير البويهي .

و الحقيقة أن بني بويه لم يكونوا السبب المباشر لضعف الخلافة العباسية، وفقدانها لهيبتها، إنهم ورثوا وضعاً قائماً بدأ قبل عهدهم، فقد الخليفة في أثنائه كل اختصاصاته كمصدر أول للسلطة في الدولة .

وهكذا، يمكن القول أن بني بويه حين تولوا منصب إمرة الأمراء، لم يغيروا شيئاً من صلاحيات ومسؤوليات من يتولى هذا المنصب، ولعل التغيير الذي حدث هو جعل إمرة الأمراء وراثية في بيتهم، بل إن معاملتهم للخلفاء جرت على النسق الذي كان متبعاً قبلهم .

ولعل اوضاع الخلافة في عهدهم، كانت أفضل مما كانت عليه في عصر النفوذ التركي وذلك بفعل، استقرار الحكم لبني بويه، مما أبعد الخلفاء عن المشاكل التي كانوا عرضة لها في الأيام السابقة، نتيجة لتنازع القادة وأمراء الأمراء حيث كان ذلك سببا مباشراً لخلعهم في أوقات متقاربة، والاعتداء عليهم. بل إن الأمراء البويهيين حرصوا على إظهار الطاعة والولاء لمقام

الخليفة العباسي أمام الناس، نظراً للنفوذ الديني الذي كان يتمتع به بين المسلمين باعتباره الرئيس الأعلى للجماعة الإسلامية .

ولما انتهى الصراع على السلطة، وأصبح منصب أمير الأمراء وراثياً في أسرة بني بويه ، لم يعد هناك من داع للاحتكاك بالخليفة .

ومن جهة أخرى، فقد فوّض الخليفة إلى الأمير البويهي إدارة الدولة بصفة رسمية مما أضفى الصفة الشرعية على تصرفاتهم وأعمالهم.

والواقع أن الأمراء البويهين لم يتدخلوا في اختيار الخليفة العباسي، وفي عزله من منصب الخلافة سوى مرتين كانت أولاهما في عام (334هـ/ 945 م) أي عقب دخولهم بغداد مباشرة. فقد قبض معز الدولة البويهي على الخليفة المستكفي وخلعه من الخلافة، وبايع للمطيع، والراجح أن الأمير البويهي سلك هذا النهج مع الخليفة بفعل عاملين سياسي وديني .

أما السبب السياسي، فمرده إلى أن الخليفة المستكفي كان يُراسل ناصر الدولة الحمداني أثناء الصراع العسكري الذي كان دائراً بينه وبين معز الدولة في الموصل، ويخبره بأسرار الجيش البويهي العسكرية وتحركاته .

وأما السبب الديني، فقد قبض الخليفة على رئيس الشيعة، وكان يتولى الإفتاء في بغداد، وأهانه أمام معز الدولة . فاستاء هذا الأخير لأنه كان شيعياً. فأقدم على خلع المستكفي الذي أظهر عدم احترام لمذهبه .

وأما المرة الثانية التي تدخل فيها البويهيون في خلع الخليفة العباسي، فكانت في عام (٣٨١ هـ ٩٩١ م)، عندما خلع بهاء الدولة الخليفة الطائع وأجلس القادر على سدة الخلافة . وقد عزا السيوطي ذلك إلى أن الخليفة قبض على أبي الحسن بن المعلم، وكان من خواص بهاء الدولة، وسجنه. فعظم ذلك على بهاء الدولة فقبض على الخليفة ، وخلعه واستولى على أمواله، وعلى كل ما وجده في دار الخلافة .

لكن الراجح أن وراء حادثة الخلع قضية مالية. فقد وقع بهاء الدولة في ضائقة مالية ، وكثر شغب الجند عليه، فزيّن له أبو الحسن بن المعلم بالقبض على الخليفة والاستيلاء على أمواله .

أما فيما يتعلق بنفقات الخليفة، فإن أمراء الأمراء كانوا قد خصصوا لتلك النفقات ضياعاً تسمى الضياع المستخلصة أما بنو بويه فجعلوا للخليفة راتباً. فقد خصص معز الدولة للخليفة المستكفي راتباً يومياً حدّده بمبلغ خمسة آلاف درهم ، ويبدو أنه وجد أن ذلك غير عملي، لأن الأموال قد تتأخر، لذلك أضاف إلى المياومة ، بعد فتح البصرة في عام (339هـ/ 947 م) ضياعاً مستخلصة بمثابة إقطاعات ومع ذلك فقد كانت أموال الخليفة عرضة للمصادرة.

تمتع الأمراء البويهيون ببعض الامتيازات التي دلت على قوتهم وعلى تميزهم عمن سبقهم من الأمراء والقواد، منها :

ـ لقد جرت العادة عند تعيين الخليفة لأمير ما، أن يحضر ذلك الأمير إلى مجلس الخليفة، فيطوقه، ويسوره، ويقلده سيفاً، ويعقد له لواء مطعماً بالفضة، ويكتب له عهداً بالإمارة أو الولاية . إلا أنه حدث تغيير في هذه العادة في العهد البويهي في عام (367 هـ/ 977 م) إذ حضر الأمير عضد الدولة إلى دار الإمارة، يصحبه عدد من الجند والاشراف والقضاة والأعيان، فقلده الخليفة الطائع الخلع السلطانية ، وعقد له لوائين بيد احدهما مفضض على رسم الأمراء، والآخر

مُذهب على رسم ولاة العهود. ولقبه تاج الملة، إضافة إلى عضد الدولة، و ولاه إلى ما وراء بابه . وكتب له عهدا قرىء بحضرته ، ولم تجر العادة بذلك، إنما كانت العهود تُدفع إلى الولاة بحضرة الخلفاء ، فإذا أخذه الرجل منهم قال له : هذا عهدي إليك، فاعمل به . وأضحت هذه العادة وهي عقد لوائين، وقراءة عهد الإمارة بحضرة الخليفة ، حقاً من حقوق الأمراء البويهيين الذين تعاقبوا على السلطة بعد عضد الدولة .

- واكتسب البويهيون ميزة أخرى وهي ضرب الطبول أمام دورهم إيذاناً بدخول وقت الصلاة وكانت هذه العادة من أهم مظاهر السيادة العباسية، وهي أن تضرب الطبول أمام دار الخليفة خمس مرات في أوقات الصلاة. ولم يشاركه فيها أحد، حتى أولياء العهد .

وقد حاول الأمراء البويهيون منذ عهد معز الدولة التمتع بهذه العادة لكنهم فشلوا. حتى إذا تولى عضد الدولة أمور العراق في عام (367هـ/ 977 م) طلب من الخليفة الطائع أن يمنحه حق ضرب الطبول أمام داره، فأجاز له ذلك ثلاث مرات يومياً في أوقات الصبح والمغرب والعشاء ويبدو أن الخلاف الذي نشأ بين الرجلين عند النزاع بين بني بويه والأتراك، كان الدافع للخليفة على منح هذه الميزة، بهدف تحسين علاقته به .

أضحت هذه الميزة بعد ذلك، حقاً من حقوق الأمراء البويهيين. فكانت الطبول تضرب أمام دورهم ثلاث مرات يومياً. حتى إذا تولي سلطان الدولة الحكم في عام (403 هـ/1012 م) أمر بأن تضرب الطبول أمام داره خمس مرات في اليوم، وذلك دون أن يستأذن الخليفة". وحذا حذوه جلال الدولة في عام (418 هـ/ 1027 م)، بالرغم من احتجاج الخليفة الذي اضطر بعد ذلك، إلى الموافقة تحت الضغط .

أما فيما يتعلق بالخطبة والسكة، فقد جرت العادة بأن يخطب للخلفاء والأمراء الأمراء معهم على جميع المنابر في الولايات، باستثناء بغداد حيث كان يخطب للخليفة وحده لكن في عام (368 هـ/ 978 م) أمر الخليفة الطائع بأن يخطب لعضد الدولة على منابر بغداد بعد الخطبة للخليفة أما كتابة اسم أمير الأمراء البويهي على السكة، فقد كان أمراً جرت به العادة من قبل .

ـ واكتسب الأمراء البويهيون ميزة أخرى تمثلت في التلقب بالألقاب . والواقع أن تلقيب هؤلاء الأمراء بلقب ملك أو غيره يعود إلى مقدرتهم العسكرية، وتحسسهم بقوميتهم الفارسية، بإحياء التراث الفارسي القديم. ففي عام (351هـ/ 962 م) لقب الخليفة المطيع الأمير شجاع فناخسرو بلقب عضد الدولة، وفي عام (355 هـ / 966 م) لقب احمد بن بويه مؤيد الدولة ، ولقب الأمير بختيار عز الدولة ، وفي عام (364 هـ/ 975 م) لقب أبا الحسن علي بن ركن الدولة بـ فخر الدولة .

ويبدو أن الخليفة كان يختار بنفسه اللقب للأمير البويهي، وعلى الأخير قبوله، وعدم الاعتراض عليه. غير أن ذلك لم يدم طويلاً فمنذ عام (396هـ/ 979م) أضحى الأمير البويهي هو الذي يختار لنفسه ما يشاء من الألقاب، ثم يحصل على موافقة الخليفة عليها.

فقد طلب عضد الدولة ، عندما قدم إلى بغداد، في العام المذكور، من الخليفة أن يضيف إلى لقبه «تاج الملة»، فوافق الخليفة ومنحه اللقب . وعندما اشتد ساعدهم تمادى الأمراء البويهيون في إضفاء العظمة على هيبتهم من خلال الألقاب . فقد تلقب عضد الدولة بلقب «ملك الملوك» ولم يكن الخليفة راضياً عن ذلك. وتلقب أبو كاليجار بلقب ملك الأمة .

وزيد في القاب جلال الدولة في عام (429 هـ/ 1083 م) لقب شاهنشاه الاعظم ملك الملوك وذلك بموافقة الخليفة وخطب له بذلك على المنابر . فنفرت العامة من ذلك ورموا الخطباء بالآجر، ووقعت فتنة شديدة بسبب ذلك .

وتلقب الأمير خسرو فيروز في عام (440 هـ/ 1048 م) بلقب «الملك الرحيم». وقد امتنع الخليفة ، في باديء الأمر ، عن منحه هذا اللقب، ثم وافق بعد ذلك مرغما .